

## خبر صحفي

**الإحصاءات: ارتفاع مساحات الأبنية المرخصة في المملكة بنسبة 29.3% خلال شهر اذار من عام 2026**

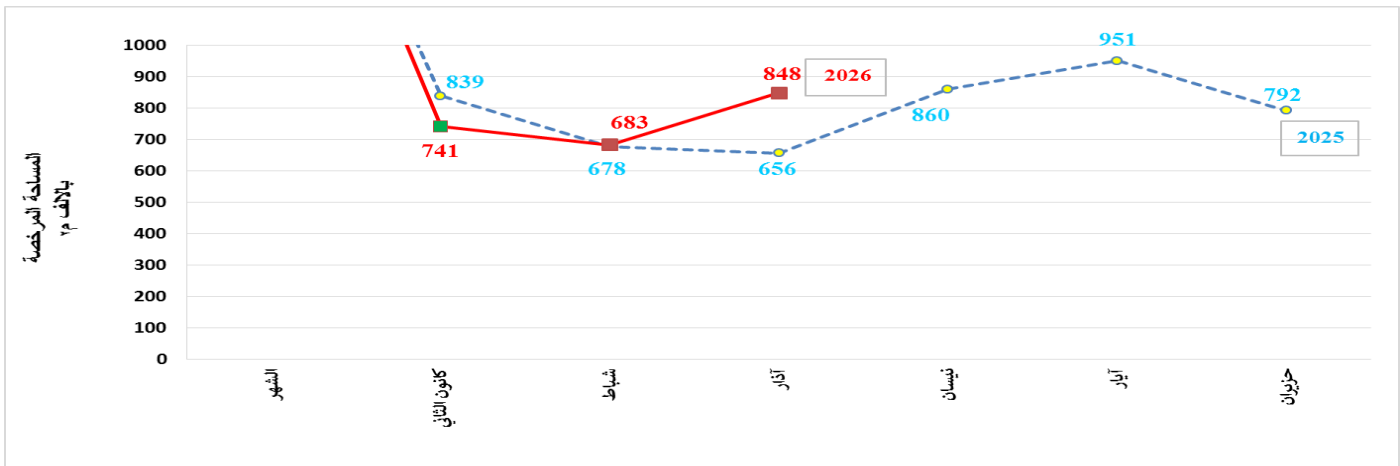
**ارتفاع عدد رخص الأبنية المصدرة بنسبه 20% خلال الربع الأول من عام 2026**

**ارتفاع المساحات المرخصة للأغراض السكنية بنسبه 22.4% خلال الربع الأول من عام 2026**

**شكلت مساحه الأبنية المرخصة للأغراض السكنية ما نسبته 86.5%**

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول النشاط العمراني ورخص الأبنية في المملكة، حيث بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة 848 ألف م<sup>2</sup> خلال شهر اذار من عام 2026، مقارنة مع 656 ألف م<sup>2</sup> لنفس الفترة من عام 2025 بارتفاع نسبته 29.3%، كما هو موضح في الشكل رقم (1). كما بلغ مجموع مساحات الأبنية التي تم ترخيصها خلال الربع الأول من عام 2026 ما مساحته 2.273 مليون م<sup>2</sup>، مقارنة مع 2.173 مليون م<sup>2</sup> لنفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 4.6%. وبلغ إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة 6,240 رخصة خلال الربع الأول من عام 2026، مقارنة مع 5,202 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 20%.

الشكل (1): مساحة الأبنية المرخصة الشهرية خلال عاى 2025 و2026 (بالألف متر مربع)

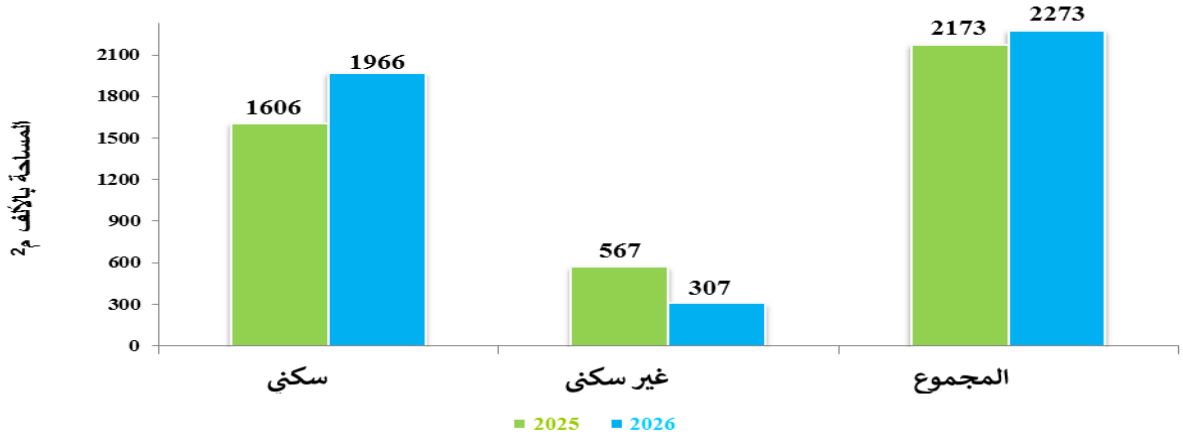


وعلى صعيد أغراض الترخيص، فقد بلغت المساحات المرخصة للأغراض السكنية نحو 1.966 مليون م<sup>2</sup> خلال الربع الأول من عام 2026 مقارنة مع 1.606 مليون م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 22.4% في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية 307 ألف م<sup>2</sup>، مقارنة مع 567 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2025، بانخفاض نسبته (45.9%)

وقد شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية ما نسبته 86.5% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة و 13.5% للأغراض غير السكنية.

الشكل (2): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال الربع الأول من

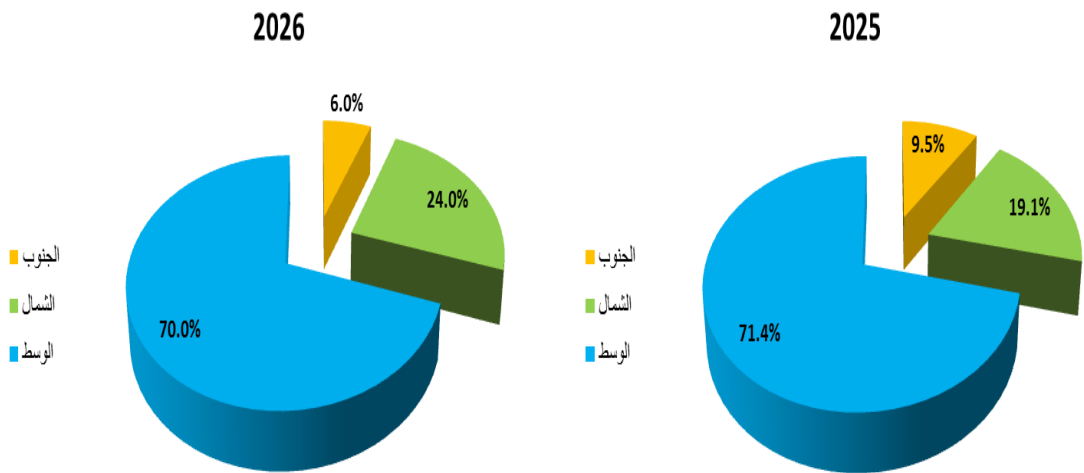
عامي 2025 و 2026



وعلى مستوى الأقاليم، استحوذ إقليم الوسط على 70% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة في المملكة خلال الربع الأول من عام 2026، بانخفاض نسبته (2%) خلال نفس الفترة من عام 2025، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 24%، بارتفاع نسبته 25.7%، وإقليم الجنوب ما نسبته 6%، بانخفاض نسبته (37%) خلال نفس الفترة من عام 2025.

الشكل (3) : التوزيع النسبي للمساحات المرخصة حسب الإقليم

خلال الربع الأول من عامي 2025 و 2026

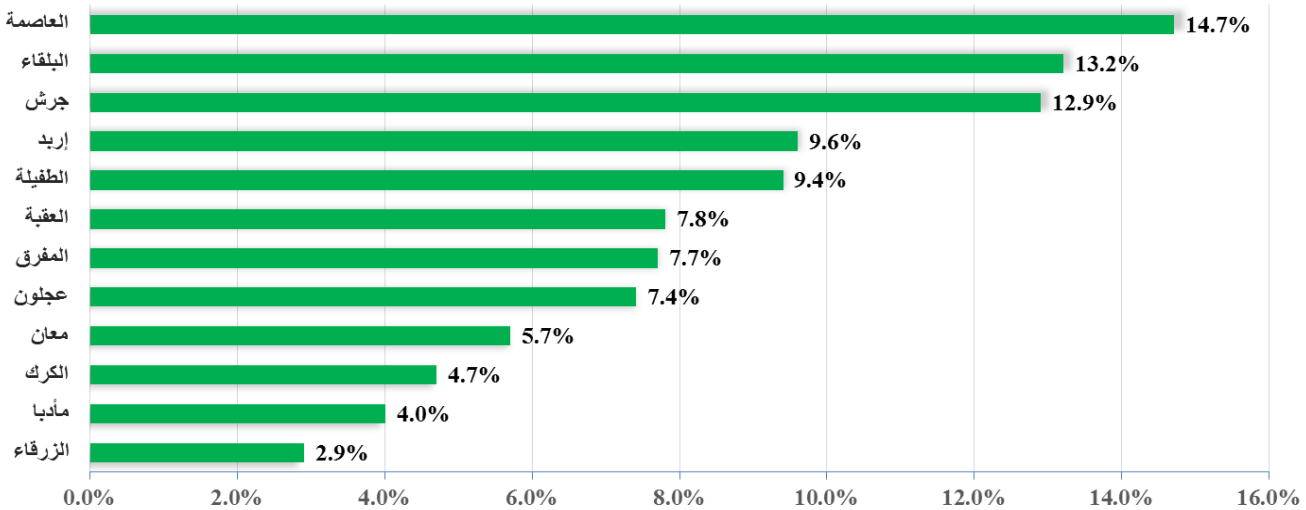


عأما بالنسبة للتوزيع النسبي للمساحات المرخصة للأغراض السكنية حسب المحافظات، فقد سجلت محافظة العاصمة أعلى نسبة إذ بلغت 14.7%، وبمساحة مقدارها 0.230 م<sup>2</sup> لكل فرد، فيما سجلت محافظة الزرقاء أقل نسبة من حصة الفرد للمساحات الجديدة المرخصة حيث بلغت 2.8%، وبمساحة 0.045 مقدارها م<sup>2</sup> لكل فرد.

جدول (1): حصة الفرد من مساحات الأبنية الجديدة المرخصة للأغراض السكنية خلال الربع الأول من عام 2026 حسب المحافظة

المحافظة	عدد السكان	المساحة المرخصة للسكن (م <sup>2</sup> )	حصة الفرد من المساحة المرخصة (م <sup>2</sup> )	التوزيع النسبي لحصة الفرد من المساحة المرخصة حسب المحافظة
العاصمة	5,004,600	1,153,405	0.230	14.7
البلقاء	614,000	127,258	0.207	13.2
جرش	296,000	59,742	0.202	12.9
إربد	2,210,500	331,125	0.150	9.6
الطفيلة	120,300	17,631	0.147	9.4
العقبة	250,900	30,586	0.122	7.8
المفرق	686,800	82,907	0.121	7.7
عجلون	219,900	25,518	0.116	7.4
معان	197,900	17,762	0.090	5.7
الكرك	395,400	29,266	0.074	4.7
مأدبا	236,200	15,002	0.064	4.0
الزرقاء	1,704,500	76,226	0.045	2.9
المجموع	11,937,000	1,966,428	0.165	100

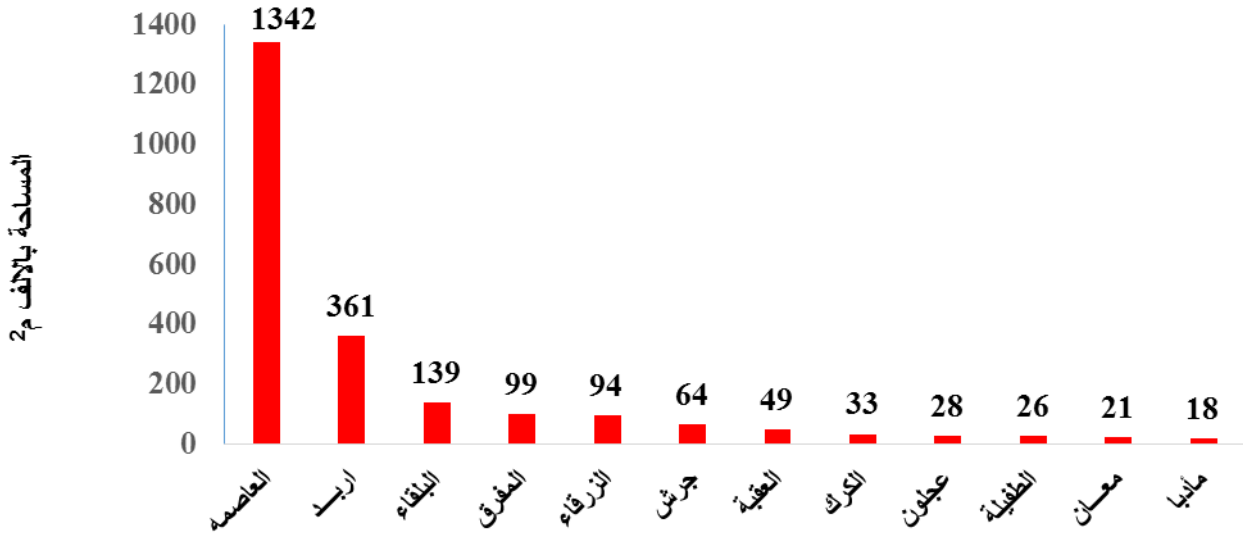
الشكل (4): التوزيع النسبي لحصة الفرد من مساحات الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الربع الأول من عام 2026 حسب المحافظة



وشكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ما نسبته 49% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الربع الأول من عام 2026، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة ما نسبته 51%.

وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة نحو 1.111 مليون م<sup>2</sup>، مقابل نحو 1.412 مليون م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2025، بانخفاض نسبته (21.3%).

الشكل (5): مساحة الأبنية المرخصة حسب المحافظة خلال الربع الأول من عام 2026 (بالألف متر مربع)



هذا وتوفر دائرة الإحصاءات العامة من خلال التعداد الشهري لرخص البناء، بيانات حول عدد رخص الأبنية، ومساحة الأبنية المرخصة، وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة، بهدف تزويد المخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني، بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع ويتم تغطيتها من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

تعتبر مؤشرات رخص البناء عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني لأن الرخصة تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما عقود التصميم والمخططات الهندسية التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني ومرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم إستكمالها.